رسالة

في

الكلام على «خاتم الأولياء»

. . .[١] موتًا لم يُسمَّ «**خاتم الأولياء**»، بل هذه تسميةٌ مبتدعةٌ لا أصل لها في كلام سلف الأمة وأئمتِها، ولو قُدِّر أنه سُمِّي «**خاتمَ الأولياء**» لم يجب بذلك أن يكون أفضلَهم، والذين يدَّعون في شخصٍ أنه «**خاتمُ الأولياء**» لم يجب بذلك أن يكون أفضلَهم، والذين يدَّعون في شخص أنه «**خاتمُ الأولياء**» يلزمهم أن لا يكون بعده لله وليٌّ، ثم إنهم يعيِّنون شخصًا ويجعلون بعده أولياءَ، وربما قال بعضهم: «هو خاتمُ الولاية المحمدية»، إلى دعاوى باطلةٍ كاذبةٍ ليس لها مستنَدٌ سوى الأمانيِّ الكاذبة، كما قالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ[٢] وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٣].

وقياسهم لـ«خاتم الأولياء» على «خاتم الأنبياء» باطلٌ من وجوهٍ:

أحدها: أنه قد ثبت بالنصوص المستفيضة وإجماع الأمة أنَّ السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار أفضل من التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم القيامة، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتُها على أنَّ خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكرٍ ثم عمرُ -وطائفةٌ أخرى فضَّلت عليًا أو غيرَه-، فمَن قال: «إنَّ في آخر الأمة شخصًا أفضلَ من هؤلاء كلِّهم»؛ فقد خالف إجماع «**السنة**» وإجماع «**الشيعة**»، فخالف إجماع الأمة، وليس في كتابٍ ولا سنةٍ ولا قولِ أحدٍ من السلف أنه يكون في آخر الأمة مَن هو أفضل من هؤلاء.

---

(١) أول ما وُجد من الأصل. (٢) في الأصل: «فلهم أجرهم عند ربهم».

(٣) البقرة: (١١١، ١١٢).

والأحاديث التي جاءت في المهدي لا تدل على أنه أفضل ممن تقدم من الصحابة، كقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**يكون في آخر الزمان خليفةٌ يحثو المال حثوًا**»(١)، وقوله في الحديث الذي رواه أهل السنن: «**لو لم يبق مِن الدنيا إلا يوم لطوَّل الله ذلك اليوم حتى يَبعث فيه رجلًا مِن أهل بيتي، يواطئ اسمُه اسمي واسمُ أبيه اسمَ أبي، يملأ الأرض قسطًا وعدلًا**(٢) **كما مُلئت ظلمًا وجورًا**»(٣).

وأما قوله: «**أمتي كالغيث لا يُدرى أوله خيرٌ أم آخره**»(٤)، فقد تُكلِّم في إسناده، وبتقدير صحته؛ فإنه -كما قال الخطابي وغيرُه(٥)- يدل على أنه يكون في آخر الأمة / مَن يُشبه أوَّلَها، كالثوب الذي يكون في جودته يشبه ١٨٠/ظ
آخرُه أولَه حتى يشتبه على الناظر: هل أوله خيرٌ أم آخره؟ مع القطع بأنَّ أوله خيرٌ؛ ولهذا قال: «**لا يُدرى**»، ومعلومٌ أنَّ الله يعلم هل أوله خيرٌ أم آخره، وإنما نفى الدراية عمن يشتبه عليه الأمر، وذلك يقتضي تقاربًا وتشابهًا لا يقتضي تماثلًا، فضلًا عن أن يقتضي جزمًا بأنَّ الآخر أفضل.

وكذلك ما جاء في الحديث الآخر: «**للعامل منهم أجر خمسين منكم، لأنكم تجدون على الخير أعوانًا، ولا يجدون على الخير أعوانًا**»(٦)، يقتضي

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢٥) من حديث جابر بنحوه.

(٢) في الأصل: وعلا.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٨٢)، والترمذي (٢٣٨٢) من حديث ابن مسعود بنحوه. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٤) أخرجه الترمذي (٣٠٨٣)، وأحمد (١٢٣٢٧) من حديث أنس بنحوه. وقال الترمذي: «حسن غريب»، ورجَّح الإمام أحمد إرساله. انظر: المنتخب من علل الخلال (ص٦٠).

(٥) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص ٣٦٤)، بحر الفوائد (ص ٣٧٢)، فتح الباري (٧/ ٦).

(٦) أخرجه أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٣٠٥)، وابن ماجه (٤٠١٤) من حديث أبي ثعلبة=

أن مَن عمل في ذلك الزمان حسنةً كان له أجر خمسين ممن عمل مثلَها في الزمان الأول للغربة والانفراد، ولكن لا يقتضي أنه يكون في آخر الزمان مَن يعمل بحسناتٍ مثل حسنات السابقين أو أفضلَ منها، فإنَّ ذلك ما بقي[١] متصورًا، إذ ما ميَّزهم الله به انقطعت مشاركتهم فيه، إذ ما بقي رسولٌ يُبعث مثل محمدٍ ﷺ، وحصل لمن اتبعه من الإيمان واليقين والهجرة والجهاد والعلم كما حصل لهم[٢].

الوجه الثاني: أنَّ الأولياء: أفضلُهم أقربُهم إلى الأنبياء؛ لأنهم منهم يستفيدون، فأفضل الأولياءِ الصديقون، كما قال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ﴾[٣]، وأفضل الصديقين: أبو بكرٍ، وكان متَّبعًا للنبي ﷺ باطنًا وظاهرًا؛ مِن مشكاته يَقتبس، وبإقراره يَستهدي، وبه يَقتدي، ولخبره يُصدِّق، ولأمره يُطيع، لا يأخذ شيئًا إلا بواسطته، وعمر كان محدَّثًا؛ كما ثبت في الحديث الصحيح أنه قال: «**قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون فإن يكن في أمتي أحدٌ فعمر**»[٤]، وفي الترمذي: «**لو لم أُبعث فيكم لبُعث فيكم عمر**»[٥]، وفي الحديث: «**إنَّ**

= الخشني بنحو شطره الأول «**للعامل منهم أجر خمسين منكم**»، وقال الترمذي: «حسن غريب». وأما شطره الثاني فلم أقف عليه مسندًا.

(١) في الأصل: بين. ولعلها محرفة عن المثبت. وانظر: الفتاوى (١١/ ٣٧١).

(٢) انظر لكلام الشيخ على حديث: «**أمتي كالغيث لا يُدرى أوله خيرٌ أم آخره**»: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٧)، (١١/ ٣٦٧، ٣٧١)، (١٨/ ٣٠٦).

(٣) النساء: (٦٩).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٧٩) من حديث أبي هريرة بنحوه.

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند الترمذي، وإنما أخرجه (٤٠٣٧) بلفظ آخر من حديث عقبة بن عامر: «**لو كان بعدي نبي لكان عمر**»، وقال: «حسن غريب». وأما اللفظ المذكور فأخرجه: القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة (٦٧٦)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٥٧٣) من حديث عقبة بن عامر بنحوه. =

الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه»[(١)]، ومع هذا فأبو بكرٍ أفضل منه؛ لأنه صدِّيقٌ، وقد كان لأبي بكرٍ من المقامات التي ثبَّت فيها عمرَ ما ظهر به فضل الصديق على المحدَّث، كما جرى يوم الحديبية[(٢)]، ويوم موت النبي ﷺ[(٣)]، وفي قتال أهل الردة ومانعي الزكاة[(٤)].

وفي «**صحيح البخاري**» عن أبي الدرداء أنه كان بينهما كلام فطلب أبو بكرٍ مِن عمر أن يستغفر له فلم يفعل، فذهب أبو بكرٍ إلى النبي ﷺ فغضب النبي ﷺ، وقال: «**أيها الناس: إني جئت إليكم فقلت: إني رسول الله إليكم، فقلتم: كذبتَ. وقال أبو بكر: صدقتَ. فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟!**» فما أُوذي بعدها[(٥)].

= وقد حكم ابن عدي بقلب متنه، والمحفوظ هو الأول. انظر: الكامل (٤/ ٥٧٣).

(١) أخرجه الترمذي (٤٠٣٣)، وأحمد (٥١٤٥) من حديث ابن عمر بنحوه. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٢٨)، ومسلم (١٨٣٣) من حديث سهل بن حنيف وفيه: فجاء عمر فقال: ألسنا على الحق وهم على الباطل؟! أليس قتلانا في الجنة، وقتلاهم في النار؟! قال: «**بلى**»، قال: ففيم نعطي الدنية في ديننا ونرجع، ولمَّا يحكم الله بيننا؟ فقال: «**يا ابن الخطاب، إني رسول الله، ولن يُضيِّعني الله أبدًا**»، فرجع متغيِّظًا، فلم يصبر حتى جاء أبا بكر، فقال: يا أبا بكر، ألسنا على الحق وهم على الباطل؟! قال: يا ابن الخطاب، إنه رسول الله ﷺ ولن يُضيِّعه الله أبدًا.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٥١) من حديث ابن عباس بلفظ: أن أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر رضي الله عنه يكلِّم الناس، فقال: اجلس، فأبى، فقال: اجلس، فأبى، فتشهد أبو بكر رضي الله عنه، فمال إليه الناس وتركوا عمر، فقال: أما بعد: فمن كان منكم يعبد محمدًا ﷺ فإن محمدًا ﷺ قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت.

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٨٠) ومسلم (١٢) من حديث أبي هريرة بلفظ: والله لأُقاتلنَّ من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عِقالًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق.

(٥) أخرجه البخاري (٣٦٥٣) بنحوه.

١٨١/و / وشواهد هذا الأصل[١] مبسوطةٌ في غير هذا الموضع[٢].

وإذا كان كذلك: فالصدِّيق المتلقِّي عن الرسول بلا واسطةٍ مع مباشرته له ليلًا ونهارًا أكملُ وأفضلُ من صدِّيقٍ متأخِّرٍ في القرن الثاني، فضلًا عن صدِّيقٍ يكون في آخر الزمان.

فإن التزم قائل ذلك أن يقول: إنَّ الولي يأخذ عن الله بلا واسطةٍ، والنبي يأخذ بواسطةٍ؛ فالولي أفضلُ، والولي الخاتم يأخذ عن الله بلا واسطةٍ بخلاف الصدِّيق الأول. **فيقال**:

أولًا: هذا الكلام كفرٌ باتفاق المسلمين، فإنهم متفقون على ما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام من أنَّ جميع الخلق عليهم أن يؤمنوا بما جاء به محمدٌ ﷺ ويتبعوه، وهو الواسطة بينهم وبين الله في تبليغ أمر الله ونهيه وخبره، وأنَّ مَن بلغته دعوته فلم يتَّبعه فهو كافرٌ، ومَن زعم أنه لا يحتاج إلى متابعته بل قد يَستغني عنه كما استغنى الخَضِرُ[٣] عن متابعة موسى فهو كافرٌ، لأنَّ موسى لم تكن دعوتُه عامةً، ولا كان مرسلًا إلى الخَضِرِ، بخلاف محمدٍ ﷺ؛ فإن دعوته عامةٌ لجميع الخلق إلى يوم القيامة باطنًا وظاهرًا، وقد قال تعالى في حق الكفار: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ[٤] رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهُۥ[٥]﴾[٦].

---

(١) في الأصل: «وشوا هدا الأصل»، وكان قد كتب في التعقيبة قبلها: شواهد. فكأنه تكرار نظر من الناسخ، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٢-٢٢٤)، بغية المرتاد (ص ٣٨٧)، الصفدية (٢٥٢-٢٥٦).

(٣) يجوز الوجهان: الخِضْر، والخَضِر. انظر: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ١٥٤، ١٥٥).

(٤) في الأصل: «مثل أوتي».

(٥) كذا في الأصل، وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير وحفص بالإفراد: ﴿رسالته﴾. انظر: **«النشر في القراءات العشر»** لابن الجزري (٢/ ٢٦٢).

(٦) الأنعام: (١٢٤).

ثم يقال ثانيًا: مَن الذي قال: إنَّ الولي يأخذ عن الله بلا واسطةٍ؟! ومَن جعل هذا داخلًا في حقيقة الولي؟! وإنما الولي هو «المؤمن التقيُّ»، كما كان المهاجرون والأنصار، وكلهم يأخذ عن الله بواسطة الرسول.

ومَن تكلَّم بلا أصلٍ قال ما شاء.

ثم يقال ثالثًا: أَيُراد بذلك أنه لا يأخذ عن الله بواسطةٍ قطُّ، أو يأخذ تارةً بواسطةٍ وتارةً بلا واسطةٍ؟

فإن أُريدَ الأول: فهذا باطلٌ؛ لم يكن هذا لأحدٍ لا من الأنبياء ولا من المؤمنين المتقين ولا غيرِهم، بل قد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[1].

وإن أراد الثاني: قيل له: إن أُريدَ بالأخذ بغير واسطةٍ: الإيحاءُ المذكور في هذه الآية والتكلُّمُ من وراء حجابٍ= فلا ريب أنَّ هذا الإيحاءَ يكون لعامة الأنبياء، ويكون منه نصيبٌ للمؤمنين المتقين؛ فلم يختصوا بذلك، ولم[2] يُفضَّلوا به.

ثم يقال رابعًا: ما أخذ المؤمنون المتقون عن الله بواسطة رسوله محمدٍ من القرآن والإيمان فهو أفضل مما يُلقى في قلوبهم من الإلهام والحديث - وإن كان ذلك بغير واسطةٍ-؛ فليس نفس الواسطة مما يوجب تفضيل المأخوذ به مطلقًا. وأبو بكرٍ / الصدِّيقُ لم يكن يأخذ عن الله إلا بواسطة ١٨١/ظ
الرسول، وهو أفضل من عمر المحدَّث المُلهَم؛ لأنَّ ما يأتي به الرسول[3] قد عُلم أنه معصومٌ أن يستقر فيه خطأٌ.

---

(١) الشورى: (٥١).

(٢) في الأصل: ولا.

(٣) في الأصل: الرسل.

والقرآن كلام الله؛ حروفه ومعانيه، وهو أفضل ما يُلهَم به القلوب ويُوحَى إليها، والإلهام قد يدخله خطأٌ، ولهذا يجب عرضه على القرآن والسنة، فإن وافقه قُبِلَ، وإن خالفه لم يُقبل، قال تعالى لما أهبط آدم ومَن معه من الجنة: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا[1] مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾[2]، **قال ابن عباسٍ**: «تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يَضل في الدنيا ولا يَشقى في الآخرة»، ثم قرأ هذه الآية: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[3].

فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ يتناول مَن أعرض عن الذِّكْر الذي أنزله، ولو قُدِّر أنَّ الرجل يذكر الله ولا يتبع الذكر الذي أنزله كان معرضًا عن ذكره، كما قال في تمام الكلام: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾، ونظيره قوله: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[4]، وقوله: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾[5]، وقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[6].

---

(١) في الأصل: اهبطوا.

(٢) طه: (١٢٣-١٢٦).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٥٠٩)، والطبري في تفسيره (١٦/ ١٩١) بنحوه.

(٤) الأنبياء: (٥٠).

(٥) الفرقان: (٢٩).

(٦) الأنبياء: (٢).

يحقق ذلك: أنه قال في أثناء السورة ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾﴾[١]، وذلك أنَّ «**الذِكْر**» مصدرٌ، والمصدر يُضاف **تارةً** إلى الفاعل، و**تارةً** إلى المفعول، و**تارةً** يُضاف بكونه اسمًا محضًا لا يُعتبر فيه معنى الفعل، **فإذا قيل**: «ذكر الله»، فقد يعني: «ذكر العبدِ اللهَ» وقد يعني به: «قول الله وذكره»، وقد يعني به: «الذكر الذي لله».

والمقصود: أنَّ مَن أعرض عن القرآن واتباعه فهو ضالٌّ شقيٌّ، وإن قُدِّر أنه ذكر اللهَ الليلَ والنهارَ، وحصَّل مِن العبادات والزهادات ما لا يحصى، وحصل له من جنس الكشف والإلهام ماذا عسى أن يحصل.

ومن اتَّبع القرآن كان مؤمنًا تقيًّا وليًّا لله، وإن لم يفعل من أنواع الزهد والعبادة ما لم يجب عليه، وإن لم يحصل له من الكشف والإلهام ما لا يحتاج إليه، فالقرآن يُغني عن هذه الأمور، وهذه الأمور لا تغني عن القرآن، فكيف نظن أنَّ ما حصل للولي بلا واسطة الرسول أفضل مما حصل
١٨٢/و له / بواسطته؟!

ولكن هذا من كلام ملاحدة الصوفية كصاحب «**الفصوص**» ابن عربيٍّ وأمثاله، الذين أخذوا ما غلط فيه الحكيم الترمذيُّ من تعظيم «**خاتم الأولياء**»، وضمُّوا إلى ذلك من الإلحاد وفساد الاعتقاد ما نزَّه الله عنه الترمذيَّ؛ إذ الصوفية الكبار الذين يُحمدون عند المسلمين هم صوفية أهل السنة والحديث، ودونهم صوفية أهل الكلام، وأما صوفية أهل القرمطة والفلسفة فهم ملاحدةٌ، من جنس ملاحدة الشيعة الذين يقال لهم الباطنية والإسماعيلية والنصيرية والقرامطة ونحوهم، فإن [بين][٢] هؤلاء الملاحدة

---

(١) طه: (٩٩، ١٠٠).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

المتصوفين وهؤلاء الملاحدة المتشيعين اتصالًا وتشابهًا وتعاضدًا ورجوعًا إلى أصلٍ واحدٍ، فهم يتفقون في نفي الصفات كالجهمية، ثم يصيرون إلى ما حقيقته تعطيل الصانع، ويجعلون الرسول بمنزلة فيلسوفٍ عظيمٍ أو صوفيٍّ جليلٍ له سياسةٌ عادلةٌ أقامها لمصلحة الناس كما يقول مثل ذلك الفلاسفة.

فالجميع يأخذون من مشكاةٍ واحدةٍ هي أعظم كفرًا من بعض الوجوه من كفر اليهود والنصارى.

وهذا كما أنَّ الفقهاءَ المحمودين[1] هم فقهاءُ أهل السنة والحديث، ودونهم فقهاءُ أهل الرأي. وأما فقهاء المعتزلة والرافضة ونحوهم فهم من أهل البدع. وشرٌّ من هؤلاء فقهاءُ القرامطة الإسماعيلية والفلاسفة ونحوهم.

فالجهمية المنتسبون إلى أهل الفقه والكلام لا يعبدون شيئًا، والجهمية المنتسبون إلى التصوف أو الحقائق يعبدون كل شيءٍ؛ حتى صرَّحوا أنَّ وجود الخالق هو وجود المخلوق، فالأمر الخالقُ: المخلوقُ، والأمر المخلوقُ: الخالقُ، كل ذلك من عينٍ واحدةٍ، وصرَّحوا بأنَّ العالَم هُويَّةُ الله وصورتُه، وأنه ليس لله وجودٌ مباينٌ لوجود العالَم، وصرَّحوا أنَّ «**خاتم الأولياء**» أفضل من «**خاتم الأنبياء**»، وأنَّ الرسل جميعهم يستفيدون العلم بالله من مشكاة «**خاتم الأولياء**»، وأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسول.

ولا ريب أنَّ أصل قول هؤلاء هو قول الفلاسفة الملاحدة الدهرية والقرامطة الباطنية الذين يجعلون النبوة **مكتسبةً**، وأنَّ ما يحصل للنبيِّ هو من جنس ما يحصل لسائر الخلق: هو فيضٌ يَفيض على نفسه من العقل الفعال، لكن النبيَّ أكملُ استعدادًا فيكون فيضُه أكملَ، ولهذا كان

---

(١) في الأصل: المحمودون.

١٨٢/ظ ابن سبعين -وهو / أشد إلحادًا من ابن عربي- يقول: «لقد زَرَتَ[١] ابن آمنة حيث قال: لا نبي بعدي»[٢]، فإن باب النبوة عنده مفتوحٌ، وكان يطمع أن يكون نبيًّا، وكان ينتظر أن ينزل عليه الوحي بحِراء[٣]، وذكروا أنه تنصَّر[٤] وأحدث فيه عمارةً.

وأما ابن عربيٍّ؛ فلِكونه كان أقربَ إلى الإسلام وأعلمَ بالحديث لم يزعم أنَّ بعد محمد ﷺ نبيًّا، لكنه أخذ ما فاته من النبوة وادَّعاه[٥] في «**ختم الولاية**»، فجعله أعلمَ من الرسل كلِّهم بالله، وأنَّ الرسل كلَّهم يستفيدون معرفة الله من مشكاته، ومعرفةُ الله عنده هو القول بـ«**وحدة الوجود**»، وأخذ يتكلَّم على المسائل التي ذكرها محمد بن عليٍّ الترمذيُّ في «**خاتم الأولياء**»، ويجيب عنها بأجوبةٍ تناسب أصوله الفاسدة.

والترمذيُّ -يغفر الله له- قد خلَّط في ذلك تخليطًا لا حقيقة له، وغلِط بسبب تخليطه طوائفُ، حتى صار مِن أهل زماننا مَن يقال إنه مِن أعظم القوم دخولًا في دعوى المحبة وزهدًا وتوجُّهًا وتألُّهًا= يزعمُ أنه قد يكون بعد النبي مَن هو أفضل من أبي بكرٍ وعمر من الفَرَقِ من الله وإن كان لهما مزية

---

(١) كذا في الأصل، فإن لم يكن من تصحيف الناسخ فلعل المراد أي: حجَّر أو ضيَّق؛ فـ«**زَرَتَهُ**» من باب «**زَرَدَهُ**» و«**زَعَتَهُ**» وزنا ومعنى، أي: خنقه. [انظر: تاج العروس (٤/ ٥٢٧، ٥٢٨)] وهي في بقية المواضع عند الشيخ -وعند غيره أيضًا كما سيأتي-: زرَّب. وفي بعض المصادر: تحجَّر. والمعنى متقارب.

(٢) ذكرها في: الرد على المنطقيين (ص٤٨٧)، الصفدية (ص٢٨٣)، الدرء (١/ ٣١٨) (٥/ ٢٢) (١٠/ ٢٠٤)، المنهاج (٨/ ٢٥)، شرح الأصفهانية (ص٥٧٤). وهي في بعض المصادر: «لقد زرَّب ابن آمنة على نفسه حيث قال: لا نبي بعدي»، وفي بعضها -من وجه آخر- أيضًا: «لقد تحجَّر ابن آمنة واسعًا بقوله: لا نبي بعدي»، انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ١٦٩)، العقد الثمين (٥/ ٦).

(٣) انظر: الإحالات السابقة، الإيمان الأوسط (ص٥٠٣-٥٠٥).

(٤) كذا في الأصل، ولعلها محرفة من قوله: جدَّده. أو: تنسَّك.

(٥) في الأصل: ادعاه. بلا واو.

الصحابة، ويقول -مثل الطائفة المنسوبة إلى صاحب كتاب «**المحبوب**»[(١)] - إنه اتصل إليه من حقائق النبوة ما لم يصل إلى أبي بكرٍ وعمر، ونحو هذا مما[(٢)] يقتضي أنه أفضل منهما، وأخذ يدعي أنه «**خاتم الأولياء**»، ويزعم[(٣)] أنه يرى النبي ﷺ وأنه يقول له إنه أحب إليه مِن أبي بكرٍ وعمر، وأمثال هذه الدعاوى التي مضمونها تفضيل نفوسهم وشيوخهم على أبي بكرٍ وعمر وعثمان وعليٍّ، ثم يصعدون إلى التفضيل على النبي ﷺ، ثم يصعدون إلى الحلول والاتحاد والوحدة؛ فغلوُّهم في الشيوخ وخفضهم من مقادير الصحابة دعاهم إلى الخفض[(٤)] من مقادير الأنبياء، ثم الكفر بحقيقة أمرهم، ثم انتقلوا إلى ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى والمشركين، وصاروا في هذا بمنزلة «**الشيعة**»؛ **فإنَّ أول بدعهم كانت**:

❑ **غلوًّا** في بعض الصحابة وخفضًا في بعضٍ، ثم دعاهم ذلك إلى أن قدحوا في أكابر الصحابة ورموْهم بالفسق أو الكفر.

❑ **وغلوًّا** في بعضهم؛ فادعوا فيه الإمامة المنصوصة، والعصمة من

---

(١) هو سعد الدين محمد بن المؤيد بن أحمد ابن حمويه الجويني ثم الدمشقي، من غلاة الصوفية، له أصحاب ومريدون، وله كلام في التصوف على طريق أهل الوحدة، وتصنيف في حقائق الحروف، سكن سفح قاسيون، ولما ضاق به الحال رجع إلى خراسان، وتوفي بها سنة ٦٥٠ هـ، وقيل: ٦٥٨ هـ. من مؤلفاته: «**محبوب القلوب**» أو «**محبوب الأولياء**»، وله أيضًا: «**كشف الغطاء**» وغيرهما. انظر: تاريخ الإسلام (١٤/ ٦٤٤).

وقال الشيخ: (فسعد الدين -مع ما فيه من الإسلام والمتابعة- فيه تخليط كثير، فإنه أحيانًا يتكلَّم بكلام الاتحادية، وأحيانًا يُجرِّد الاتحاد تجريدهم؛ بل يسلك لنفسه مسلكًا أبلق لا أبيض ولا أسود، وأحيانًا يتكلَّم بكلام أهل الإسلام الموافق للكتاب والسنة، وأحيانًا يحتج بأحاديث موضوعة لا أصل لها عن النبي ﷺ) جامع المسائل (٤/ ٣٩٥).

(٢) في الأصل: اما. ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل بلا واو: يزعم.

(٤) في الأصل: الحفط. فيحتمل أن تكون محرفة؛ إما عن: الحطِّ. أو: الخفض. والأمر قريب.

الخطأ، ثم زاد الأمر حتى ادعوا فيه النبوة أو باطن النبوة أو الإلهية أو بأنه[١] الإله، ثم خرجوا من ذلك إلى مقالة الإسماعيلية الملاحدة الذين هم أكفر من غالية الرافضة.

وهكذا الجهمية وأمثالهم من أهل البدع تجدهم ينتقصون الصحابة، ويقولون: إنهم حققوا أصول التوحيد أعظم من الصحابة، ثم يُعدُّون ذلك إلى الأنبياء، ثم يصلون إلى التعطيل المحض.

١٨٣/و **وفي الجملة**: فعامة المبتدعة شعارهم انتقاص الصحابة، كما أنَّ شعار / السنة تعظيم الصحابة، قال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا: التمسكُ بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ»[٢].

وهذا موجودٌ في المبتدعة من أهل الكلام والفقه وأهل العبادة والتصوف والحقائق، فإنَّ هؤلاء مشابهون لهؤلاء، وغاليةُ الصوفية والمتكلمين ومبتدعيهم مشابهون للرافضة، فإنَّ الغالية من أهل التصوف مشابهون للرافضة، فإنهم يغلون أولًا في شيوخهم الذين يعظِّمونهم وينتقصون ما يخالف طريقهم، فإذا رأى من شخصٍ كشفًا[٣] أو نحوَه أو ظن ذلك فيه خطأً= اعتقد أنَّ ذلك يقتضي أنه ولي الله، ثم يعتقد أنَّ ولي الله محفوظٌ لا يخطئ ولا يغلط، فيقبل منه كل ما يقوله، ويقتدي به في جميع عمله، وينتقص ما يخالف ذلك حتى يؤول به الأمر إلى انتقاص خيار هذه الأمة وسابقيها، فيجعل في متأخري الأولياء مَن هو أفضل مِن أفضل السابقين الأولين، وكثيرٌ مِن هؤلاء مَن يجعل شيوخَه وطائفتَه أفضلَ مِن الصحابة وإن

---

(١) في الأصل: سابه.

(٢) من مقدمة الرسالة التي رواها عنه عبدوس العطار، وقد أخرجها اللالكائي في «**شرح أصول اعتقاد أهل السنة**» (١/ ٢٥٦)، وابن أبي يعلى في «**طبقات الحنابلة**» (٢/ ١٦٦).

(٣) في الأصل: كذبًا. ولعلها محرفة عن المثبت، والله أعلم.

لم يقل بـ«**خاتم**[١] **الأولياء**»، بل إذا اعتقد أنَّ في متأخري الأولياء مَن هو أفضل مِن أفضل السابقين الأولين -يغتر[٢] مَن يظنه وليًّا لله، وقد يكون ضالًّا أو فاسقًا إن كان مؤمنًا، وقد يكون منافقًا ملحدًا- فيبقى ضلاله من جنس ضلال الخوارج والرافضة.

وعندهم[٣] مبنيٌّ على مقدمتين باطلتين: بأن يقول: «هذا ولي الله»، و«ولي الله لا يقول إلا حقًّا»، **وكلٌّ من المقدمتين**[٤] **أو إحداهما باطلةٌ**.

كما يقول الخوارج: «مَن أتى كبيرةً فقد كفر»، وعثمانُ وعليٌّ ومَن تولاهما أتوْا كبيرةً؛ فقد كفروا.

وكما يقول الرافضي: «مَن لم يتول شيعة عليٍّ فقد كفر»، ولا ولاء لشيعته إلا بالبراءة من أبي بكرٍ وعمر وجمهورِ السابقين الأولين والذين اتبعوهم بإحسانٍ.

وأمثال هذه المقالات، والكلام على هذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٥].

وإنما المقصود هنا: التنبيه على منشأ هذا الضلال الذي زلَّ فيه من أهل الزهادة والعبادة والاجتهاد في الخير مَن لا يحصي عددَه إلا الله -ولا حول ولا قوة إلا بالله- لِيَبِيْنَ طريق الهدى والرشاد من طريق الضلال والغيِّ.

وإذا تبين أنَّ أفضل الأولياء من هذه الأمة هم السابقون الأولون من

---

(١) في الأصل: لخاتم. ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: يعثر. ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) كذا في الأصل، ولعلها محرفة عن قوله: وغلوهم. أو أن أصل الكلام: «وهذا عندهم»، وقد سقط على الناسخ قوله: «هذا»، والله أعلم بالصواب.

(٤) في الأصل: المتقدمتين.

(٥) انظر: جامع المسائل (٧/ ٤٥٤)، مجموع الفتاوى (١١/ ٦٦)، الفرقان (ص٨٥).

المهاجرين والأنصار، وأنَّ أفضل الأولياء هم أتبعُهم للرسل، وأنَّ كمال الأولياء إنما هو بمتابعة الرسل لا بما انفردوا[١] به عنهم، ولا بما أخذوه من غير طريقهم= كان مَن ادَّعى أنَّ وليًّا مِن الأولياء المستأخرين أفضل مِن السابقين الأولين، / وأنَّ الأولياء يأخذون من الله بلا واسطة الرسل: ضالًّا ١٨٣/ظ مخطئًا، سواء سماه «**خاتم الأولياء**» أو لم يسمه، فتفضيل غير الصحابة عليهم: من جنس قول الرافضة، وفتحُ[٢] طريق الرسل أو تفضيل ذلك على طريق الرسل: من جنس قول البراهمة والفلاسفة والصابئة ونحوهم ممن ينكر النبوات أو يجعلها لمصلحة الدنيا دون حقيقة العلم بالله.

وإذا اقترن هذا الوجه بذاك: حصل مذهب القرامطة الباطنية.

الوجه الثالث: أن يقال: ما ذكره الترمذيُّ في صفة هذا المسمَّى بـ«**خاتم الأولياء**» كلامٌ فيه تناقضٌ، وفيه ما هو باطلٌ بنصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ومشايخها الذين لهم في الأمة لسان صدقٍ، وذلك أنه قال في أثناء الكتاب[٣]:

«قال القائل: وصفتَ الأولياء وذكرتَ أنَّ لهم سيدًا وأنَّ لهم خاتمَ الولاية؛ فما هذا؟ قال: نعم!»[٤]، وتكلَّم في «**خاتم الأنبياء**» ﷺ بكلامٍ ذكره، قال: «ثم لما قبض الله نبيه ﷺ صيَّر في أمته أربعين صدِّيقًا[٥] بهم

---

(١) في الأصل: افردوا.

(٢) في الأصل: مح. وفتحهم للباب: قولهم: «إن النبوة مكتسبة».

(٣) هو كتاب «**ختم الولاية**» للحكيم الترمذي، وقد قابلت النصوص المنقولة هنا على المطبوع بتحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، وإليه الإشارة فيما يأتي من حواش بـ«**ختم الولاية**».

تنبيه: سأقتصر على ذِكْر أهم الفروق وأبرزها، وذلك لكثرتها وعدم الحاجة إلى أغلبها.

(٤) «**ختم الولاية**» (ص ٣٣٦). ويأتي في (ص١٦١).

(٥) يشير إلى حديث أخرجه في نوادر الأصول (٣٠٠) من حديث أبي الدرداء موقوفًا: «الأنبياء=

تقوم الأرض، فهم أهل بيته وهم آله، فكلما مات رجلٌ خلفه مَن يقوم مقامه حتى إذا انقرض عددهم وأتى وقتُ زوال الدنيا يبعث الله وليًّا اجتباه واصطفاه وقرَّبه وأدناه وأعطاه ما أعطى الأولياء وخصَّه بـ«**خاتم الولاية**» فيكون حجةَ الله يوم القيامة على سائر الأولياء، فيوجد عنده بذلك «**الختم**» صدق الولاية على سبيل ما وُجد عند محمدٍ ﷺ مِن صدق النبوة ما لم ينله العدو ولا وجدت النفسُ سبيلًا إلى الأخذ بحظها مِن الولاية.

فإذا برز الأولياء يوم القيامة واقتضوا صدق الولاء والعبودية وُجد الوفاء عند هذا الذي ختم الأولياء تمامًا، فكان حجة الله تعالى عليهم وعلى سائر الموحدين مِن بعدهم، وكان شفيعَهم يوم القيامة وإمامَ الأولياء، فهو سيدهم ساد الأولياءَ كما ساد محمد ﷺ الأنبياءَ، فيُنصب له مقام الشفاعة ويُثني على الله تعالى ثناءً ويحمده بمحامدَ يقر الأولياءُ بفضله عليهم في العلم بالله تعالى، فلم يزل هذا الولي مذكورًا في النذر[١]؛ أولًا في الذكر، وأولًا في العلم، ثم الأول في المسألة[٢]، ثم الأول في المقادير، ثم الأول في اللوح، ثم الأول في الميثاق، ثم الأول في الحشر، ثم الأول في الخطاب، ثم الأول في الوفادة، ثم الأول في الشفاعة، ثم الأول في الجواز في دخول الدار[٣]، ثم الأول في الزيارة.

فهو في كل مكانٍ أولُ الأولياء، كما كان محمد ﷺ أول الأنبياء، فهو من محمدٍ ﷺ عند الأُذُن، والأولياءُ عند القفا. فهذا عند[٤] مقامه بين يديه / في ١٨٤/و

= كانوا أوتاد الأرض، فلما انقطعت النبوة أبدل الله مكانهم قومًا من أمة محمد ﷺ يقال لهم الأبدال... وهم أربعون صدِّيقًا...»، وسيأتي الكلام عليه (ص١٥٨-١٦٠).

(١) في «**ختم الولاية**»: البدء. (٢) في «**ختم الولاية**»: المشيئة.

(٣) قوله: «ثم الأول في الجواز في دخول الدار» في «**ختم الولاية**»: «ثم الأول في الجوار، ثم الأول في دخول الدار».

(٤) في «**ختم الولاية**» : عبد.

ملك[١] الملك، ونجواه هناك في المجلس الأعظم وهو في قبضته، والأولياءُ خلفه دونه درجةً درجةً، ومنازل الأنبياء مثالٌ بين عينيه.

فهؤلاء الأربعون في كل وقتٍ هم أهل بيته، ولست أعني في النسب؛ إنما[٢] أهل بيت الذكر.

بُعث رسول الله ﷺ لإقامة ذكر الله ولِيُبَوَّأَ له مستقرًّا، وهو الذكر الخاص الصافي، وكل من آوى إلى ذلك المثوى فهم آله وأهله، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ: «**أهل بيتي أمانٌ لأمتي، فإذا ذهبوا أتى أمتي ما يوعدون**»[٣]، فإنما صار هؤلاء الأربعون أمانًا للأمة: بهم تقوم الأرض، وبهم يُسقون[٤] الغيث، فإذا ماتوا أتاهم ما يُوعَدون، ولو كان يعني به أهل بيت النسب لكان يستحيل أن لا يبقى منهم أحدٌ، فيموتون عن آخرهم، وقد كثَّر الله عددَهم حتى لا يحصوا...»[٥].

وتكلَّم في ذكر النبي والمحدَّث بكلامٍ ذكره إلى أن قال:

«فإن ورد على قلبه» -يعني المحدَّث- «شيءٌ لا يوافق الكتاب؟

قال: إنَّ ولاية الله تغيثه كما أغاث الرسول في رسالته حتى نسخ عن قلبه وحي الشيطان، ومحالٌ أن يكون قلبٌ موصوفٌ بهذا يُترك مخذولًا، فلو جاز لهذا أن يدوم إذًا لبطلت الولاية، فإنما يجوز هذا التخليط ودوام مثل

---

(١) في الأصل: تلك. والمثبت من «**ختم الولاية**».

(٢) هنا في الأصل إشارة، وكتب في الطرة: «لعله: أعني». والمثبت في «**ختم الولاية**»: «إنما هم أهل»، وأشار إلى أنه في بعض النسخ: «إنما هو أهل»، وما في الأصل موافقٌ لنقل الشيخ -في موضع آخر- لهذا الموضع من الكتاب. انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣٧٥).

(٣) أخرجه الحاكم (٣٧٢١) من حديث جابر بنحوه.

(٤) في المثبت من «**ختم الولاية**»: يستسقون. وأشار إلى أنه في بعض النسخ: يسقون.

(٥) «**ختم الولاية**» (ص ٣٤٤-٣٤٦).

هذه الأشياء لمثل هؤلاء المريدين الذين هم في هذه الطريق، أو مَن[١] وصل إلى المرتبة ونفسه معه مشحونةٌ بتلك المكامن»[٢].

وتكلَّم بكلامٍ آخر في صفة الأولياء:

«قال له القائل: فهذا الذي تصفه قال بعض الناس: إنَّ الولي لا يُرى؛ لأنه في كتاب[٣] الله تعالى، وأنه مبرقعٌ في برقع الله تعالى، وأنه يأكل الحشيش، ولا يزَّيَّا[٤] في الدنيا إلا ما يستره، وأنه لا يكلِّم أحدًا ويحسب في نفسه أنه شرُّ الخلق ويمقت نفسَه.

قال: هذا القائل رجلٌ أحمقُ يتوهم أشياءَ من تلقاء نفسه لم تخطر بباله قط، عندي[٥] شأن الولاية على وجهٍ[٦]، وهو قول رجلٍ لم يشم شيئًا من رَوْحِ هذا الطريق ومعه إشغال نفسه[٧]، فهو يحسب أنه قد بلغ المنتهى عتامةً[٨] وبلاهةً ويرى خدائع نفسه، فهو يزوِّر في نفسه شأنَ الولي أنه لا يستقيم أمره على ما يرى من نفسه حتى يهرب من الخلق ويعتصم بالمفاوز»[٩].

إلى أن قال: «أفلا يرجع إلى عقله فيعلم أنَّ الأولياء بينهم تفاوتٌ، فإنَّ الولي الذي يطلب غموضًا في الناس ويُخفي شأنه، إنما يُخفي ذلك من أجل

---

(١) قوله: «أو من» في «**ختم الولاية**»: «وأما من».

(٢) «**ختم الولاية**» (ص ٣٥٩).

(٣) في «**ختم الولاية**»: قباء. وأشار إلى أنه في بعض النسخ: «ثياب الناس».

(٤) كذا قرأته، وفي «**ختم الولاية**»: «ولا يرى من أمر الدنيا».

(٥) غير مثبت في «**ختم الولاية**»، وأشار إلى ثبوته في بعض النسخ.

(٦) في «**ختم الولاية**»: وجهه.

(٧) قوله: «إشغال نفسه» في «**ختم الولاية**»: «اشتغال بنفسه».

(٨) في «**ختم الولاية**»: عتاهة.

(٩) «**ختم الولاية**» (ص٣٦٢، ٣٦٣).

١٨٤/ظ أنه / لم يصل إلى الله فتُحرق[١] أنوارُ الوصول شهواتِ نفسه وهذا مكان الضعفاء، وحقُّ الولي الضعيف أن يفعل ذلك ويكون على حذرٍ من الأدناس، فإنه لم يحلَّ محلَّ القدس[٢]، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**مؤمنٌ قويٌّ ومؤمنٌ ضعيفٌ، والمؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف**»[٣]، وكلاهما يحبه الله، فهو هذا الذي ذكرناه، ولو كان كما وصف من شأن الولي لكان له الفضل على الصديق والفاروق، فمعاذ الله أن يكون كما وصف من شأن الولي وصفة الأولياء، وهذا رسول الله ﷺ رأس الأولياء وبعده الصدِّيق من رأس الأولياء وبعده عمر، فهل كان أحدٌ منهم غامضًا في الناس؟! وفيما حكى الله في تنزيله قال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا﴾ إلى -آخر القصة- قوله: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[٤]، فمَن سأل ربه ﷻ الإمامة للمتقين هل يكون غامضًا في الناس؟ وقد أثنى عليهم، وقال: هم أصحاب الغرف من علِّيِّين»[٥].

وذكر كلامًا غير هذا في الأولياء وكراماتهم وما قد يحصل لهم من البشرى، وأنَّ ذلك لا يضرهم كما لم يضر الصحابة ما حصل لهم من البشر، وأخذ ينكر على مَن قصَّر في حق الأولياء، قال:

«لقد قصَّر بأمر الأولياء[٦] وهو يرى في نفسه أنه يعلم[٧] أمر الله

---

(١) في الأصل: فحرمن. والمثبت من «**ختم الولاية**».

(٢) قوله: «فإنه لم يحل محل القدس» المثبت من «**ختم الولاية**»: «فإنه إن لم يفعل ذلك لم يحل محل القدس»، وأشار إلى أنه في بعض النسخ: «فإنه إن لم يحل محل القدس».

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة بنحوه.

(٤) الفرقان: (٦٣-٧٤).

(٥) «**ختم الولاية**» (ص ٣٦٤، ٣٦٥).

(٦) بعدها في «**ختم الولاية**» زيادة: «وما أظن أنه ينجو من هذا حتى يرديه مذهبه».

(٧) في «**ختم الولاية**»: يعظِّم.

بتقصير[١] الأولياء، فإذا هو يبني من جانبٍ ويهدم أسَّ ما يبني من جانبٍ، حتى يقتل نفسه تحت الهدم، وهذا شبيهٌ بالمخذول الذي ما زال ينزِّه ربه حتى نفاه، والمخذول الآخر ما زال يثبت له الصفات ردًّا على الآخر حتى شبّهه بخلقه»[٢]، إلى أن [قال][٣]: «قال له قائلٌ: أوليس في هذه الأخبار ما يدل على تفضيل مَن دون الأنبياء على الأنبياء؟ قال: معاذ الله أن يكون كذلك، ليس لأحدٍ أن يفضِّل على الأنبياء أحدًا لفضل نبوَّتهم ومحلِّهم.

قال: فلم تغبطهم النبيُّون وليسوا بأفضلَ منهم؟

قال: قد فسّر في الخبر لم ذاك، قال: «**لقربهم ومكانهم من الله**»[٤] . . .»[٥].

وتكلَّم بكلامٍ آخر إلى أن [قال][٦]:

«قال له القائل: صف لنا هذا «**المجذوب**» الذي وجبت له الإمامة على الأولياء، وأنَّ لواء[٧] الأولياء بيده، وأنَّ الأولياء كُلَّهم محتاجون إليه في

---

(١) في «**ختم الولاية**»: بتحقير.

(٢) «**ختم الولاية**» (ص ٣٨٥).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) يشير الحكيم الترمذي إلى حديثٍ ذكره قبل كلامه هذا بأسطر، وهو: «**إن لله عبادًا ليسوا بأنبياء ولا شهداء، يغبطهم النبيون والشهداء؛ لمكانهم وقربهم من الله** ﷻ»، أخرجه في نوادر الأصول (١٤٣٠) من حديث أبي مالك الأشعري.

وأخرجه عبد الرزاق (٢١٣٩٦)، وأحمد (٢٢٨٩٤)، والطبراني في الكبير (٣/ ٢٩٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٥٨٨) بنحوه.

وقد روي هذا الحديث من حديث: عمر، وأبي هريرة، وابن عمر، والعلاء بن زياد، وأنس، وأبي الدرداء. انظر: تخريج أحاديث الكشاف (٢/ ١٢٩-١٣١).

(٥) «**ختم الولاية**» (ص ٣٩٤).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) في الأصل: لولا. والمثبت من «**ختم الولاية**».

الشفاعة، كما يحتاج الأنبياء إلى محمدٍ ﷺ.

قال: صفته الذي أعلمتك.

قال: فبم تقدم على الأولياء فاحتاجوا إليه؟

قال: بأنه أُعطي «**ختمَ الولاية**»، فبـ«**الختم**» تَقدَّمهم، وصار حجة الله على أوليائه»[١].

وتكلَّم بكلامٍ كثيرٍ إلى أن قال:

«فقال له القائل: فهل يجوز أن يكون في آخر الزمان مَن هو أفضل مِن أبي بكر وعمر؟

قال: إن كنتَ[٢] تعني في العمل: فلا، وإن كنت تعني في الدرجات: فغير مدفوعٍ؛ وذلك أنَّ الدرجات بوسائل القلوب، وقسمة ما في الدرجات
١٨٥/و / بالأعمال، فما الذي حرز[٣] رحمةَ الله عن أهل هذا الزمان حتى لا يكون فيهم سابقٌ ولا مقرَّبٌ ولا مجتبًى ولا مصطفًى؟! أوَ لَيْسَ المهديُّ كائنًا في آخر الزمان فهو في الفترة يقوم بالعدل فلا يعجز عنها؟ أوَ لَيْسَ كان في آخر الزمان مَن له «**ختم الولاية**» وهو حجة الله على الأولياء؟ فكما أنَّ محمدًا ﷺ آخر الأنبياء فأُعطي «**ختم النبوة**» فهو حجة الله على جميع الأنبياء، فكذلك هذا الولي آخر الأولياء في آخر الزمان.

قال له: فأين حديث رسول الله ﷺ: «**وُضعتُ في كفة والأمة في كفةٍ فرجحتُ، ثم وُضع أبو بكر في كفةٍ والأمة في كفةٍ فرجح أبو بكر، ثم وُضع عمر في كفةٍ والأمة في كفةٍ فرجح عمر**»[٤].

---

(١) «**ختم الولاية**» (ص ٤٢١).

(٢) في الأصل: «كنت إن».

(٣) في الأصل كأنها: خرّب. والمثبت من «**ختم الولاية**».

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٢٣٢) من حديث أبي أمامة بنحوه.

قال: هذا وزن الأعمال لا وزن ما في القلوب، أين نذهب بكم يا عجم، ما هذا إلا من غباوة أفهامكم، ألا ترى أنه يقول: «**خرجتُ من باب الجنة**»[١]، فالجنةُ للأعمال والدرجاتُ للقلوب، والوزنُ للأعمال لا لما في القلوب، إنَّ الميزان لا يتسع لما في القلوب، فالميزان عدله وما في القلوب عظمته، فكيف توزن العظمة؟ وقد جاء في الخبر: أنَّ العبد يتحيَّر عند الميزان، فيقول الملك الموكل: هل تفقد شيئًا من عملك؟ قال: بلى، شهادة «أن لا إله إلا الله»، قال: إنها أعظم من أن توضع في الميزان[٢]...»[٣].

ثم أخذ يحتجُّ على ذلك بحججٍ باطلةٍ مثل قوله: «وقد كان في زمن رسول الله ﷺ بلالٌ[٤] الحبشيُّ، فوصفه النبي ﷺ لما وصف أن قلبه معلَّقٌ بالعرش، وأنه أحد السبعة الذين بهم تقوم الأرض بل هو خيرهم؛ حدثنا بذلك داود بن حماد[٥]، عن عبد المجيد[٦] بن عبد العزيز بن أبي رواد، رفعه إلى النبي ﷺ[٧].

---

(١) جزء من الحديث السابق -حديث أبي أمامة-، وقد سبق تخريجه.

(٢) لم أقف عليه. (٣) «**ختم الولاية**» (ص٤٣٦، ٤٣٧).

(٤) كذا في الأصل هنا وفي الموضعين التاليين، وهو الموافق لما أُثبت في «**ختم الولاية**»، وأشار المحقق إلى أنه في بعض النسخ: هلال. وسيأتي في كلام الشيخ (ص١٥٨) ما يدل على أن ما وقع في الأصل ليس من خطأ الناسخ بل هو مقصودٌ، ولعلها وقعت هكذا في نسخة الشيخ من «**ختم الولاية**»؛ فقد وردت بذلك بعض النسخ -كما سبق-، وإن كان الأقرب إلى الصواب في حقيقة الأمر هو: هلال. كما في النسخ الأخرى من «**ختم الولاية**» -وأشار إليه محققه كما سبق-، وهو الموافق لما في «**نوادر الأصول**». ومراد الحكيم الترمذي هو هلالٌ عبد المغيرة بن شعبة، وقد صرَّح بذلك قبيل روايته للحديث، انظر: نوادر الأصول (٣/ ٣١١).

(٥) في «**ختم الولاية**»: عمار. وهو تحريف، وما ورد في الأصل موافق لما في «**نوادر الأصول**».

(٦) في الأصل و«**ختم الولاية**»: عبد الحميد. وكتب الناسخ في طرة الأصل: المجيد. ورمز لها بـ(ح)، ولعل الصواب ما أثبت، وهو الموافق لما في «**نوادر الأصول**».

(٧) أخرجه في نوادر الأصول (٧١٤) عن داود به، وزاد: «صالح بن عبد الله» بين داود وعبد المجيد.

قال: أفلم يكن بلال في الأمة حين وزنوا، فكيف رجح أبو بكر بلالًا وهو خير السبعة الذين بهم تقوم الأرض؟ ذلك ليُعلم أنَّ الوزن هناك للأعمال لا لما في القلوبِ، والوسائلُ غدًا عند الله بالقلوب والسبق لهم[١]»[٢].

فهذا الكلام فيه تناقضٌ وباطلٌ، كثيرًا ما يناقضه، فإنه قد زعم أن هذا المسمَّى بـ«**ختم الولاية**» أفضل من جميع الأولياء؛ الصحابة وغيرهم، وأنه يكون في الأولياء مَن هو أفضل مِن أبي بكرٍ وعمر في الدرجات، وقد ذكر في أثناء كلامه لما ذكر عن بعضهم أنه اشترط في الولي الكامل التخلِّيَ عن الناس والانفرادَ عنهم: أنَّ قائل هذا أحمقُ لم يشم شيئًا من روح هذا الطريق، **قال**:

«ولو كان كما وصف من شأن الولي لكان له الفضل على الصدِّيق والفاروق، فمعاذ الله أن يكون كما وصف من شأن الولي / وصفة ١٨٥/ظ
الأولياء»[٣].

فيقال للترمذي: إن أمكن أن يكون أحدٌ من الأمة أفضلَ من الصديق والفاروق= بطلت حجتك هذه. وإن لم يمكن أن يكون في الأمة مَن هو أفضلُ منهما= بطل ما ادَّعيتَه في «**خاتم الأولياء**» وفي فضل بعض الأولياء عليهما في الدرجات والقلوب، وذاك الذي رددت قوله تكلَّم في الأولياء بكلام ظنَّه صدقًا من غير دليلٍ شرعيٍّ، وأنت أيضًا تكلَّمت في هذا الباب بغير أصلٍ شرعيٍّ، وكلٌّ من الكلامين كلامٌ بخواطرَ وظنونٍ وشبهاتٍ ليس في ذلك دليلٌ يُعتمد، بل الأدلة المعلومة تقطع بخطأ هذا الكلام وهذا الكلام.

---

(١) في «**ختم الولاية**»: لها.

(٢) «**ختم الولاية**» (ص٤٤٢، ٤٤٣).

(٣) سبق نقله، انظر: (ص١٤٨).

وأما الخطأ الذي في الكلام فأمورٌ:

أحدها: أنَّ هذا الذي ذكره من «**ختم الأولياء**» ومن صفته لم يذكر عليه دليلًا قط؛ لا من كتاب الله ولا سنةِ رسوله ولا قول أحدٍ من السلف ولا المشايخِ قبله أصلًا، بل تكلَّم به كلامًا لا دليل معه أصلًا، ومثل هذا الكلام لو لم يخالف الأصول لم يجز قبوله بغير دليلٍ.

فإن قيل: هو عَلِمَ هذا بطريق المكاشفة والاطلاع على الحقائق.

قيل: ما يحصل له ولأمثاله من هذا الباب أمعصومٌ هو أم يقع فيه خطأٌ؟ فإن كان مما يقع فيه الخطأ صار ذلك بمنزلة شهادة الفاسق الذي يَصدق تارةً ويَكذِب أخرى، ومعلومٌ أن المتكلِّم إذا كان يصيب تارةً ويخطئ أخرى وليس مع كلامه دليلُ صوابِه= لم يَجُزْ تصويبه ولا تصديقه إلا بدليلٍ، كما لا يجوز تكذيبه وتخطئته إلا بدليلٍ.

وإن قيل: إن ما يحصل له ولأمثاله معصومٌ.

قيل: فهو في هذا الكتاب يردُّ على نظرائه، كما ردَّ على [غير][1] نظرائه؛ كما ردَّ على يحيى بن معاذٍ الرازي[2] أمورًا، وكما ردَّ على غير يحيى بن معاذٍ، ومع قوله: إنَّ يحيى بن معاذ من الأولياء؛ قال في أثناء الكتاب:

«قال له القائل: إنك لتصف أمرًا على غير سبيل ما أشار إليه يحيى بن معاذٍ.

فقال: رحم الله يحيى، عرفت مكان يحيى من هذا الأمر، كان يحيى

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هو يحيى بن معاذ بن جعفر الرازي الصوفي الواعظ الزاهد، قال الذهبي: «له كلام جيد، ومواعظ مشهورة»، مات سنة ٢٥٨ هـ. انظر: «**طبقات الصوفية**» للسلمي (ص ٩٨)، السير (١٣/ ١٥).

رجلًا من أولياء الله ممن لا حظ له[١] في الأمر، ولكن الذي فُتح له فمن الغيب من ملك الجمال وملك البهجة مقرونٌ بملك الجلال[٢]، فكان إياه يلاحظ، وعنه ينطق، وكذلك الشيوخ الذين صحبهم»[٣].

إلى أن قال:

«فهيهات من أن يخطر ذلك الكلام ببال هذا المقدَّم ذكرُه» -يعني: يحيى بن معاذٍ- «وقد عرفت ذلك القول، وهو قولٌ سقيمٌ غير مقبولٍ ممن قاله، وإن كان له حظ من الولاية»[٤].

١٨٦/و فهذا قد شهد ليحيى بن معاذ بالولاية، وهو مع هذا يذكر / أنَّ قوله[٥] سقيمٌ غير مقبولٍ ممن قاله، فتبين أنَّ الولي عنده قد يكون قوله سقيمًا وقد يكون صحيحًا، وإذا كان كذلك -وقد تكلَّم في «**خاتم الأولياء**» بكلامٍ لم يذكر دليلًا على صحته، وغايته أن يكون المتكلِّم من أولياء الله- فإذا كان عنده أن الولي قد يكون كلامه سقيمًا= جاز أن يكون كلامُه مِن سقيم كلام الأولياء.

والمقصود: أنَّ مَن أخذ كلام الواحد مِن هؤلاء مسلِّمًا بلا دليلٍ تناقضَ؛ إذ كلام بعضهم يخالف كلام بعضٍ كما يختلف سائر الناس، فلا بد من حجةٍ تفصل بينهم، ومن ادَّعى في أحدهم أنه محفوظٌ أو معصومٌ أو محروسٌ أو نحو هذه العبارات= تناقضَ؛ لأنَّ كلام بعضهم يناقض كلام بعضٍ، وكلامُ الواحد منهم يتناقض، فكيف يُجمع بين النقيضين؟!

---

(١) قوله: «ممن لا حظ له» المثبت في «**ختم الولاية**»: «ممن له حظ»، وأشار إلى أنه في بعض النسخ كالمثبت.

(٢) في «**ختم الولاية**»: الجمال.

(٣) «**ختم الولاية**» (ص٤٠٣).

(٤) «**ختم الولاية**» (ص٤٠٤).

(٥) في الأصل: «أنه قوله»، وكان الناسخ قد كتبها في التعقيبة: «أن قوله»، وهو الأشبه.

والمقصود: أنَّ كل كلامٍ لم تقم[١] حجةُ صحته؛ لا يجوز قبوله وتصديقه. كما أن كل كلامٍ لم تقم حجةُ بطلانه؛ لم يجز رده وتكذيبه.

النوع الثاني: أن يقال: قد عُلم بالأخبار المتواترة عن النبي ﷺ وبإجماع سلف الأمة من جميع الطوائف أنه لا يكون في آخر هذه الأمة واحدٌ هو أفضلُ من جميع الصحابة -من أهل القرابة وغيرهم-، وغاية ما يقوله بعض الناس أن يكون في التابعين مَن هو أفضل مِن بعض الصحابة.

وأما أن يقول قائلٌ: «إنَّ في القرون المتأخرة مَن هو أفضل مِن كل واحدٍ واحدٍ[٢] من القرن الأول»؛ فهذا لم يقله أحدٌ من متقدِّمي هذه الأمة لا من أهل السنة ولا من الشيعة ولا الخوارج ولا غيرهم.

وأيضًا: فالقرآن قد بيَّن فضل السابقين الأولين كقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[٣]، وفي «**الصحيحين**» عن النبي ﷺ أنه قال لخالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن بن عوف: «**لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نصيفَه**»[٤]، فقد فضَّل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم قبل الفتح على مَن فعل ذلك بعد الفتح، وأخبر النبي ﷺ أنَّ الذي يُنفق ذهبًا مثل جبل أحدٍ من المتأخرين لا يبلغ مُدَّ واحدٍ من المتقدمين ولا نصف مُدٍّ، وقد ثبت أنَّ الجهاد أفضل

---

(١) في الأصل بالياء -هنا، وفي الموضع الذي يليه-: يقم.

(٢) كذا في الأصل، ولهذا التركيب نظائر في كلام الشيخ. انظر: (ص٢٤٠)، الرد على السبكي (٢/ ٦١٥، ٦٦٥)، الدرء (٨/ ٣٤٢)، المنهاج (١/ ٤٤٤)، الصفدية (ص٣٧٧).

(٣) الحديد: (١٠).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٦٣) ومسلم (٢٦٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري بنحوه.

الأعمال الظاهرة، وهو متضمِّنٌ لأفضل الأعمال الباطنة، لقوله ﷺ: «**رأسُ الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذِرْوَة سنامه الجهاد في سبيل الله**»(١)، وقوله لما سئل أي الأعمال أفضل؟ قال: «**إيمانٌ بالله ورسوله، وجهادٌ في سبيله**»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «**حجٌّ مبرورٌ**»(٢)، ومعلومٌ أنَّ أفضل الصحابة هم أهل بدرٍ وأهل بيعة الرضوان وكلاهما مقامُ مجاهدٍ؛ يومَ بدر كانوا مجاهدين للكفار، ويومَ بيعة الرضوان كانوا مبايعين له على جهاد الكفار.

١٨٦/ظ فإذا كان أفضل الصحابة أهل هذين / الموطنين= عُلم أنَّ ما(٣) فُضِّلوا به أفضلُ الأعمال.

والنصوص في هذا الباب كثيرةٌ ليس هذا موضع ذكرها، كالحديث الذي في «**السنن**» لمَّا استأذنه بعض أصحابه في أن يتخلَّى عند عين ماءٍ، فقال: «**والذي نفسي بيده لمقام أحدكم في الصف ساعةً خيرٌ مِن عبادة ستين سنةً**»(٤).

وحديث عبد الله بن رواحة لما تخلف عن الغدو إلى الجهاد ليصلي معه الجمعة فقال: «**ما فاتك من الغدوة خيرٌ من الدنيا وما فيها**»(٥)، وقد قال تعالى: ﴿۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ [ءَامَنُوا]

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٢٢٠١٦) من حديث معاذ بن جبل بلفظه. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (٢٦) ومسلم (٧٥) من حديث أبي هريرة بنحوه.

(٣) في الأصل: انما.

(٤) أخرجه الترمذي (١٧٥٨)، وأحمد (٩٧٦٢) من حديث أبي هريرة بنحوه ولفظ الترمذي: «**أفضل من صلاته في بيته سبعين عامًا**». وقال الترمذي: «حديث حسن».

(٥) أخرجه الترمذي (١٧٥٧)، وأحمد (١٩٦٦) من حديث ابن عباس بمعناه.

﴿وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ[١] أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾[٢].

وفي «**صحيح مسلم**» أنَّ بعض أصحاب رسول الله ﷺ تذاكروا، فقال بعضهم: لا أبالي أن لا أعمل عملًا بعد الإسلام إلا أن أسقي الحجيج، وقال الآخر: لا أبالي أن [لا][٣] أعمل عملًا بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام، فقال آخر: الجهاد[٤] في سبيل الله أفضل مما قلتم، فقال عمر: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر النبي ﷺ، ولكن إذا قُضيت الصلاة سألتُه، فسأله عن ذلك فأنزل الله هذه الآية[٥].

ومعلومٌ أنَّ عمارة المسجد هو بالعبادة فيه بالصلاة والعكوف وغير ذلك، كما في «**السنن**» عن النبي ﷺ قال: «**إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، لأنَّ الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾... الآية**»[٦].

وعمارة المساجد بالعبادات يتضمن جميع أعمال القلوب وحقائقها، وفي «**الصحيحين**» عنه ﷺ أنَّ رجلًا قال له: أخبرني بعملٍ يعدل الجهاد في سبيل الله، قال: «**لا تستطيعه**» أو: «**لا تطيقه**» قال: فأخبرني به. قال: «**هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تقوم لا تفتر، وتصوم لا تفطر؟**» قال: لا. قال: «**فذلك الذي يعدل الجهاد في سبيل الله**»[٧].

---

(١) في الأصل زيادة: «في سبيل الله».

(٢) التوبة: (١٩-٢٢).

(٣) سقطت من الأصل فأثبتها من مصادر التخريج.

(٤) قوله: «فقال آخر: الجهاد» في الأصل: «فقال على الجهاد»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٥) أخرجه مسلم (١٩٣٠) من حديث النعمان بن بشير بنحوه.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٣٦٧)، وابن ماجه (٨٠٢) وأحمد (١١٦٥١) من حديث أبي سعيد بنحوه.

(٧) أخرجه البخاري (٢٨٠٢)، ومسلم (١٩٢٩) من حديث أبي هريرة بنحوه.

وبالجملة: فدلائل فضيلة القرن الأول من الكتاب والسنة والإجماع كثيرةٌ، وكذلك فضيلة فضلائه؛ كفضيلة أبي بكرٍ وعمر، كما ثبت في «**صحيح البخاري**» عن عليٍّ أنه قال: «خيرُ هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر، ثم عمر»[(١)]، وفي «**السنن**» مرفوعًا: «**يا عليُّ، هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين، لا تخبرهما يا عليُّ**»[(٢)]، ومثل ذلك كثيرٌ مذكورٌ في غير هذا الموضع.

النوع الثالث: ما ذكره من «أنَّ الله لما قبض نبيه صيَّر من أمته أربعين صدِّيقًا، بهم تقوم الأرض فهم أهل بيته وهم آله...»[(٣)] **كلامٌ لا أصل له، بل هو باطلٌ**[(٤)]، فإن الله بعد موت نبيه لم يحدد ناسًا أفضل من الموجودين في حياته، بل الموجودون في حياته فيهم مَن / كان أفضل أهل الأرض، ١٨٧/و
وفيهم مَن هو أفضل ممن بعدهم أكثر من أربعين وأربعين وأربعين! فيمتنع أن يقال: إنه لم يكن في الصحابة من هذه الطبقة إلا أربعون، وهو قد ذكر بعد هذا في حديث بلالٍ أنَّ الذين بهم تقوم[(٥)] الأرض سبعةٌ، وقد ذكر هو أنَّ فيهم بلالًا، وبعضهم روى أنَّ منهم هلالًا غلامَ المغيرة بن شعبة، وهلالٌ هذا مجهولٌ لا يُعرف، والحديث موضوعٌ بلا شكٍّ[(٦)]، ما قال النبي ﷺ شيئًا من ذلك، ولا قدَّر النبي ﷺ أولياء الله بعددٍ محصورٍ، وكذلك -أيضًا- لم يقدِّر خواص الأولياء بعددٍ محصورٍ، ولا أخبر أنَّ بهم قيام الأرض، ولكن في «**السنن**» أنه قال: «**وهل تُنصرون وتُرزقون إلا بضعفائكم؛ بدعائهم**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦١) بمعناه.

(٢) أخرجه الترمذي (٤٠١٥) وابن ماجه (٩٥) من حديث علي بن أبي طالب نحوه.

(٣) انظر ما سبق: (ص١٤٤).

(٤) انظر: (ص١٥٩).

(٥) في الأصل: يقوم.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٩٧، ٩٨).

وصلاتهم وإخلاصهم»[١]، فهذا هو الحق، وهو أنَّ دعاء المؤمنين وإخلاصهم وصلواتهم من أسباب النصر والرزق، وليس أهل هذا الدعاء مخصوصين بعددٍ معينٍ لا أربعين ولا غيره، وقد روي في **«المسند»** حديثٌ منقطعٌ عن عليٍّ أنه قال: **«لا تسبوا أهل الشام، فإنَّ فيهم الأبدالَ؛ أربعون رجلًا، كلما مات رجلٌ أبدل الله مكانه رجلًا»**[٢]، وهذا ليس بصحيحٍ، فإنَّ عليًّا ومَن معه مِن الصحابة كانوا أفضلَ من أهل الشام، فيمتنع أن يكون في أهل الشام إذ ذاك أربعون أفضلَ مِن جميع عسكر عليٍّ، وإن أُريد أنَّ في الشام مَن هو مِن الأبدال= فهذا حقٌّ. والأبدال لا يختصون بأهل الشام ولا بعددٍ معينٍ، وإنما هم في كل مكانٍ يكون فيه الإيمان والتقوى، وقبل أن يُفتح الشام لم يكن بها من أهل الإيمان والتقوى أحدٌ، بل كانوا كفارًا، والرزق والنصر إذا حصل بسبب لا يلزم ألا يحصل بسببٍ آخر، فإنه ما من دابَّةٍ في الأرض إلا على الله رزقها، وهو قد يُديل الكفار على المؤمنين ويُديل بعض الكفار على بعضٍ، وإن لم يكن مِن المؤمنين المتقين مَن يحصل رزقهم ونصرهم بهم، فإنَّ الله يُحدث الحوادث بأنواعٍ من الأسباب.

وأما قوله: «إنَّ هؤلاء الأربعين أهل بيته وآله» وقوله بعد ذلك: «لست أعني في النسب، إنما أهل بيت الذكر» واحتجاجه بقوله: **«أهل بيتي أمانٌ لأمتي، فإذا ذهبوا أتى أمتي ما يوعدون»**[٣]:

فنقول: هذا قولٌ لم يقله أحدٌ قبله من الأمة؛ لم يقل أحدٌ قطُّ: إنَّ أهل بيته أو آله هم أربعون من أمته. **والحديث الذي رواه باطلٌ لا أصلَ له**، ولم

---

(١) أخرجه النسائي (٣٢٠٢) من حديث سعد بن أبي وقاص بنحوه. وأخرجه البخاري (٢٩١٣) مختصرًا.

(٢) أخرجه أحمد (٨٩٦) بنحوه.

(٣) سبق تخريجه (ص١٤٦).

١٨٧/ظ يَرْوِه أحدٌ مِن أهل العلم المعروفين بعلم الحديث[١]، / ولكن الذي في «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال: «**النجوم أَمَنَةٌ للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما تُوعَد، وأنا أمنةٌ لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يُوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما تُوعد**»[٢]، فهذا الحديث يدل على فضيلة الصحابة لا على فضيلة الأربعين الذين ذكرهم.

والناس لهم في «آل الرسول» قولان:

أحدهما: أنهم أهل بيته، وهذا قول الشافعيِّ وأحمدَ وغيرهما.

والثاني: أنهم أمتُه، وهو قول طائفةٍ من أصحاب أحمدَ وغيرِهم. واحتج هؤلاءِ بحديثٍ يُروَى أنه قال: «**آل محمدٍ: كل مؤمنٍ تقيٍّ**»[٣].

فلو كان الترمذيُّ جعل «**آله**» هم أتقياء أمته مطلقًا ولم يقيِّدهم بأربعين= لكان أمثلَ مما قاله، **مع أنَّ هذا الحديث -أيضًا- موضوعٌ.**

والنزاع وقع في مسمَّى «**آل محمدٍ**»، وأما «**أهل بيت محمدٍ**» فلم يتنازع الناس أنهم الذين حُرموا الصدقة، لم يقل أحدٌ أن أُمَّته أو أتقياء أمته هم أهل بيته، فالقول الذي قاله والحديث الذي احتج به خلافُ إجماع سلف الأمة وأئمتها.

النوع الرابع: ما ذكره من «**خاتم الأولياء**» وقوله: «إذا أتى زوال الدنيا بعث الله وليًّا اجتباه واصطفاه وقرَّبه وأدناه، فأعطاه ما أعطى الأولياء،

---

(١) انظر ما سبق (ص١٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦١١) من حديث أبي موسى بنحوه.

(٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٨٣٤)، وابن عدي في الكامل (١٠/ ٢١٠)، والبيهقي في الكبير (٢٩١٢) من حديث أنس بنحوه.

وضعف إسناده البيهقي وابن الجوزي. انظر: السنن الكبير (٣/ ٦٨٥)، العلل المتناهية (١/ ٢٦٥).

وخصَّه بـ«**خاتم الولاية**»، فيكون حجة الله يوم القيامة على سائر الأولياء، فيوجد عنده بذلك «**الختم**» صدق الولاية على سبيل ما وُجد عند محمد من صدق النبوة. . .»[١].

وقد ذكر قبل هذا نعوتًا لـ«**خاتم الأنبياء**» ليجعل ذلك تأسيسًا لما ذكره في «**خاتم الأولياء**»:

«قال له القائل: وصفت الأولياء وجعلت لهم سيدًا وأنَّ لهم خاتم الولاية؛ فما هذا[٢]؟

قال: نعم؛ فرِّغ سمعك، واشحذ[٣] عقلك بالافتقار إلى الله. . . إنَّ الله اصطفى من العباد أنبياء وأولياء. . .»[٤].

إلى أن قال:

«ثم خص الله بما لا يدفع وهو «**خاتم النبوة**» وهو حجة الله على خلقه يوم الموقف، فلم ينل هذا أحدٌ من الأنبياء.

قال له القائل: وما «خاتم النبوة»؟

قال: حجة على جميع الخلق، بحقيقة[٥] قوله سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ﴾[٦]، فيشهد الله بصدق العبودية، فإذا برز الديان في جلاله وعظمته في ذلك الموقف وقال: «يا عبادي إنما خلقتكم للعبودة، فهاتوا العبودة»، فلم يبق لأحدٍ حسٌّ ولا حركةٌ في هول ذلك

---

(١) انظر ما سبق: (ص١٤٥).

(٢) قوله: «فما هذا» في الأصل: فماذا. والمثبت من «**ختم الولاية**».

(٣) في الأصل: واحد. والمثبت من «**ختم الولاية**».

(٤) «**ختم الولاية**» (ص٣٣٦).

(٥) ويحتمل أن تقرأ: تحقيقه. والمثبت موافق لـ«**ختم الولاية**».

(٦) يونس: (٢).

المقام، فمحمدٌ بذلك القدم يتقدم إلى ربه جميعَ صفوف المرسلين بخطوةٍ قد أتى بصدق العبودة لله فيقبله الله منه ويبعثه به إلى المقام المحمود عند الكرسي فيكشف. . .[1].

❋ ❋ ❋

(١) آخر ما وُجد من الأصل. وتمام عبارة الحكيم الترمذي: (الغطاء عن ذلك الختم، فيحيطه النور وشعاع ذلك الختم يبين عليه. . .) «**ختم الولاية**» (ص٣٣٧، ٣٣٨).